

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز :

مساعد النائب العام - إربد .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٦ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف إربد رقم (٢٠١٥/٢٦٠) تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ المتضمن فسخ القرار
المستأنف وإعلان براءة المميز ضده من الجرم المسند إليه .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١- أخطأت المحكمة بإعلان براءة المميز ضده إذ لا يوجد هناك تناقض ما بين
الشهادات.

٢- بيينة النيابة كافية لإدانة المميز ضده .

٣- القرار غير محلل التعليل القانوني السائغ والمقبول .

* بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول
التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة
إربد كانت قد أحالت المتهم
يجاكم أمام محكمة جنايات عجلون
بجرم هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

ونتخلص واقعة هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة في إنه :

بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢١ ولدى تواجد المجني عليه في المعصرة التي يعمل فيها
عمه في منطقة عبين وأثناء ذلك طلب منه ابن خالته المدعو أن يحضر له العربية
الموجودة تحت الشجرة المجاورة للمعصرة وأثناء ذهابه لحق به المتهم وأخبره بأنه
سيقوم بإعطائه مبلغ خمسة دنانير مقابل أن ينيكه (يطب عليه) ولكنه رفض ذلك فقام
الأخير بتشليحه البنطلون والكلسون رغماً عنه وقام بوضع قضيبه في مؤخرته وهتك
عرضه وأثناء ذلك شاهده المدعو حيث لبس المتهم ملابسه ولاذ بالفرار
وعلى إثر ذلك قام الشاهد بإخبار شقيق المجني عليه وعلى إثر ذلك قدمت الشكوى
وجرت الملاحقة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٦ أصدرت محكمة جنايات عجلون قرارها رقم (٢٠١٣/٩٩)

المتضمن :

لهذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة إدانة المتهم
بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة
ذاتها وبدلالة المادة (١٨/ج) من قانون الأحداث اعتقاله لمدة سنتين في دار تربية
الأحداث المخصصة لأمثاله محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٧ وحتى
تاريخ ٢٠١٣/١١/١٣ .

لم يرتضِ المتهم بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف إربد والتي أصدرت
قرارها رقم (٢٠١٥/٢٦٠) تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ المتضمن فسخ القرار المستأنف وإعلان
براءة المستأنف من الجرم المسند إليه .

لم يرضَ مساعد النائب العام بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :

وفي ذلك نجد إن محكمة استئناف إربد وفي ردها على السبب الأول من أسباب المستأنف أحمد موسى توصلت إلى القول :

وحيث إن قيام المتهم أحمد بتشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه ووضع قضيته في مؤخرته تحت وطأة التهديد إنما يشكل بالوصف القانوني كافة أركان وعناصر جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات .

وحيث توصلت محكمة الدرجة الأولى للنتيجة ذاتها التي توصلنا إليها فإن قرارها واقع في محله وسبب الاستئناف لا يرد عليه مما يتعين رده .

إلا أننا نجد إن محكمة استئناف إربد وفي ردها على باقي أسباب الاستئناف من حيث إدانة المستأنف (المتهم) بالجرم المسند إليه وأن هناك تناقضاً ما بين شهود النيابة العامة توصلت في ردها على هذه الأسباب إلى فسخ القرار المستأنف وإعلان براءة المستأنف (المتهم) الأمر الذي نرى به تناقضاً عجيباً فيما بين ردها على السبب وتأييده لقرار محكمة الدرجة الأولى من حيث الوصف القانوني وبين ردها على باقي الأسباب ومن ثم الحكم بإعلان براءة المتهم مما يجعل من قرارها بهذه الصورة متناقضاً مع بعضه البعض ويتعين نقضه .

لذلك نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٧/٨/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب . ع